

الحرب العراقية الإيرانية
وأثارها الخطيرة على
الشعب الكوردي في العراق

المبحث الأول

الوضع السياسي والعسكري في كردستان خلال سنوات الحرب 1988-1980

المطلب الأول

أسباب اندلاع الحرب بين الدولتين

إن جذور الصراع بين الدولتين الجارتين (العراق و إيران) قديمة، كونها تمتد الى ما قبل نشوء دولة العراق الحديثة في عام 1921، وبعبارة اخرى فأنها تعود إلى الصراع العثماني-الصفوي منذ القرن السادس عشر. وكانت النزاعات والحروب بين هاتين الدولتين تأخذ أبعادا إيديولوجية مذهبية أو طائفية، لأن الدولة العثمانية كانت تمثل المذهب السني والدولة الصفوية كانت تمثل المذهب الشيعي. ولاشك أن العامل الطائفي هذا بقي له ابلغ الاثر لاحقا في العلاقات بين البلدين، بالإضافة الى العامل القومي التي تبنته الدولة العراقية خاصة في ظل حزب البعث والنزعة الآرية الإيرانية التي كان شاه إيران يروج لها⁽¹⁾، هذا بالإضافة إلى النزاعات الحدودية بينهما ومن أهمها ما كان يتعلق بشط العرب. لقد كانت اتفاقية الجزائر عام 1975 لصالح إيران لأنها صيغت في ظروف من الهيمنة الإيرانية المطلقة واليأس والضعف العراقي نتيجة للثورة الكوردية التي كانت تدعمها إيران بقوة. وكان الصراع قد اشتد بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والارتقاء السريع لآية الله الخميني في عام 1979 والذي اخذ على عاتقه تصدير الثورة الإسلامية إلى الشرق الأوسط بكامله، وكان العراق هو الأول في خط النار، وسرعان ما بدأ الإمام الخميني وقادة الثورة الإسلامية في إيران يناشدون الشيعة العراقيين أن يقوموا بالثورة ضد نظام البعث⁽²⁾.

ومن جانب اخر رأت الحكومة العراقية إن حالة الفوضى الموجودة في إيران بعد سقوط الشاه هي خير توقيت للتنصل من اتفاقية الجزائر لعام 1975 التي لم تحقق للعراق ما كانت ترجوه من انتهاء الثورة الكوردية بصورة كاملة، وها قد بدأت بوادر ثورة دينية شيعية تظهر والتي سوف تشكل خطرا لا يقل شأنه عن الثورة الكوردية والمبررات في نظر القيادة العراقية كانت جاهزة وكما يلي:

(1) مشنى أمين قادر (قضايا القوميات و أثرها على العلاقات الدولية، القضية الكوردية نموذجا) مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية. الطبعة الأولى/ السليمانية 2003. ص162.

(2) ليام أندرسن و غاريت ستانسفيلد (عراق المستقبل/ دكتاتورية، ديمقراطية، أم تقسيم)، المصدر السابق، ص121. كذلك أنظر د. عبدالرحمن قاسم (كورته ميژووى حيزبى ديوكراتى كوردستانى نيژان) چاپى 1381ى هتتاوى-2002ى زايينى. ص389.

1- لم تلتزم إيران الشاه بالاتفاقية ولا تلتزم إيران الخميني بها لان الخميني طرد من العراق بموجب هذه الاتفاقية (أي اتفاقية الجزائر).

2- لا زالت الأراضي العراقية التي كان يجب تسليمها للعراق بموجب الاتفاقية محتلة ولم تسلم للعراق بعد.

3- الإعلان عن تصدير الثورة الإسلامية للعراق وإثارة الشيعة العراقيين من قبل القيادة الإيرانية الجديدة.

4- إغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة العراقية من قبل البحرية الإيرانية .

5- اعتداءات على السفارة العراقية في طهران.

تلك هي المبررات التي ساقها صدام حسين في خطابه لمؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة في عام 1981⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك أعلن صدام حسين و من جانب واحد إلغاء إتفاقية الجزائر في يوم 17/أيلول/1980 أمام المجلس الوطني العراقي.

وفي ليلة 22 أيلول 1980 قامت القوات الجوية العراقية بضرب معظم المطارات الإيرانية والأهداف العسكرية داخل إيران، وفي نفس الوقت اقتحمت القوات العراقية مناطق شاسعة من الأراضي الإيرانية واستولت على عدد من المدن والمواقع الحدودية منها مدينة الحمرة. وبحلول نهاية عام 1980 تمكن الجيش العراقي من إنشاء رأس جسر مهم في خرمشهر عبر نهر الكارون واجبروا السكان المدنيين على إخلاء مدنهم الواقعة في جنوب وغرب إيران .

ولكن في المقابل نجحت القوات الجوية الإيرانية في تدمير المنشآت النفطية العراقية في منطقة البصرة الى درجة لم يعد العراق فيه قادرا على تصدير النفط من حقوله الجنوبية منذ كانون الأول 1980. وفي نهاية آذار 1981 بدأ الإيرانيون هجومهم الحقيقي المضاد، وقد فشلت القوات العراقية في ذلك الوقت من الاستيلاء على بلدة الخفاجية (سوسنكرد). وبدأ الإيرانيون بدفعهم نحو الحدود الدولية خلال الأشهر القليلة اللاحقة⁽²⁾.

وكان من الأسباب التي دفعت صدام حسين إلى إلغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975 والقيام بالهجوم الشامل على الأراضي الإيرانية، انه افترض إن التشوش والاضطراب في صفوف القوات المسلحة الإيرانية قد تعطيه الفرصة الفريدة لإقصاء نظام الخميني بهجوم مفاجئ وسريع. ولم يقدر الشعور الوطني الإيراني والحماس الإسلامي اللذين ولدتهما الثورة الإسلامية لدى الإيرانيين، وكان يتخيل ان مثل هذا النصر السريع يكرس له تحكمه المطلق على العراق ككل بما في ذلك المدينتين المقدستين لدى الشيعة النجف وكربلاء. وافترض كذلك ان إيران ضعيفة ومهزومة ستكون اكثر استعدادا للتعاون مع العراق على شروط تشابه تلك التي فرضها الشاه في عام 1975. كما أن الانتصار على إيران كفيلا بأن يجعل صدام حسين سيد الخليج و سيكون في موقع يكون فيه واحدا من اكبر القادة إن لم يكن الأكبر في العالم العربي، وهو موقع طالما تاق إليه طويلا. بالإضافة إلى ذلك فقد

(1) مثنى أمين قادر (المصدر السابق) ص175-176.

(2) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص338.

مثل سقوط الشاه ضربة قاسية للولايات المتحدة الأمريكية والدول المحافطة في الخليج، وان إزاحة الخميني واعادة الأمور إلى مجاريها الاعتيادية في المنطقة، سيجعل من نظام صدام حسين حليفا قويا للولايات المتحدة في المنطقة. ذلك الإغراء كان باهرا جدا، بحيث خلب لب صدام حسين والدائرة المحيطة به إلى الدرجة التي منعتهم من أي رؤية واقعية للوضع الاستراتيجي و العسكري العام بين البلدين على المستوى البعيد، إذ لا يمكن حتى لوضعية عدم الاستعداد للحرب من قبل القوات المسلحة الإيرانية أن تغير من الحقائق الجغرافية والديمغرافية للبلدين⁽¹⁾.

واستمرت هذه الحرب المدمرة ثماني سنوات حتى 1988/8/8 وكانت المشاركة الكوردية فيها واضحة-نأتي إلى تفاصيلها فيما بعد- وكان من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير النظام في العراق. إلا أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى والدعم المالي و العسكري القوي للعراق من قبل الدول العربية والغربية، أدت إلى تدمير البلدين واستنزافهما دون تحقيق أي نصر حقيقي لأي من الطرفين.

وهكذا خرج البلدان من الحرب في حالة إجهاد تام، وراح ضحية الحرب أكثر من مليون شخص وخسائر قدرت ب500 مليار دولار لكل دولة. ووجدت الحرب اعمق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية سواء للبلدين، وخرج العراق في نهاية الحرب بديون وصلت إلى 100 مليار دولار⁽²⁾.

(1) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص335-336.

(2) مشنى أمين قادر (المصدر السابق) ص179.

كذلك ليام أندرسن (المصدر السابق) ص125.

المطلب الثاني

موقف الأحزاب الكوردية من الحرب

كان العامل الكوردي يعتبر العامل الأساس في الحرب الإيرانية العراقية، لأنها قامت على خلفية اتفاقية الجزائر التي عقدت بين نظام الشاه ونظام البعث بسبب الثورة الكوردية في عام 1975. وفي هذه المرة قامت الحكومة العراقية بالمبادرة للاستفادة من الورقة الكوردية، لأن الكورد في إيران ومنذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 ثاروا وطالبوا بالحكم الذاتي مقابل دورهم في إسقاط نظام الشاه وعلى أساس برنامج الثورة الذي يقضي بأن تحصل الشعوب الإيرانية على حقوقها الثقافية والسياسية، ولكن النظام الجديد رفض وبحجج شتى هذه المطالب، وأظهر طائفية ضيقة أدت الى تعقيد القضية الكوردية اكثر فأكثر. حيث بدأ الكورد في إيران هذه المرة يعانون من الانتماء المذهبي السني بالإضافة إلى معاناتهم من الانتماء القومي. واشتعلت الثورة الكوردية في إيران ووجه صدام حسين خطابا الى الشعوب الإيرانية عامة والى الشعب الكوردي خاصة أكد فيه استعداد بلاده لبناء علاقات معها ومد يد العون إلى ثورتها بكل الأشكال. وفي المقابل حاول الإيرانيون تجنيد المعارضة العراقية ودعمها ضد حكومة بغداد وعلى رأس تلك المعارضة الحركات الكوردية. فقد قامت القيادة الإيرانية الجديدة بدعم وتسليح الحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيره من الأحزاب والجماعات الكوردية والعراقية عموما. ومن جانب آخر حاولت الحكومة العراقية أن تكسب الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني وعرضت عليه مفاوضات على الحكم الذاتي و التعاون مع النظام العراقي في حربه ضد إيران. وشجع (الدكتور عبد الرحمن قاسم) زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني -الذي كان متحالفا مع العراق- جلال الطالباني على ذلك. ولم يكن جلال الطالباني وحزبه ذو الاتجاه اليساري يرغب في بناء العلاقات مع إيران الإسلامية في ذلك الحين، الأمر الذي جعله يوافق على الدخول في مفاوضات مع النظام العراقي عام 1984. إلا أن تلك المفاوضات تعثرت وفشلت لتعنت الحكومة العراقية التي كانت تريد دمج القوات الكوردية مع الجيش العراقي في وجه الزحف الإيراني. وفي تلك الأثناء وجهت تركيا لوما لكل من العراق وإيران لكونهما يشعلان فتيل ثورة كوردية خصوصا في المثلث الكوردي الواقع بين العراق وإيران وتركيا، حيث إن الحركة الكوردية في تركيا كانت قد نشطت في تلك الفترة وأعلنت الكفاح المسلح ضد الدولة التركية. وهكذا عادت الثورة الكوردية في البلدان الثلاثة التي تتقاسم كوردستان وأصبحت القضية الكوردية في مقدمة مباحث شؤون السياسة الدولية⁽¹⁾.

(1) مشنى أمين قادر (المصدر السابق) ص 176-178.

كذلك أنظر كرمانج گوندى-كریمی سعید مصیفی- (سى 30 سال خهبات و وولانتیكى ویران 1961-1990) ص 125-127.

وفي نهاية شهر آيار 1983 شنت القوات التركية غارة كبيرة عبر الحدود العراقية التركية ظاهريا من اجل ملاحقة ثوارها الأكراد وقد دخلت إلى داخل الحدود العراقية بموجب تفاهم (المطاردة الساخنة) الذي تم التوصل إليه في عام 1978 مستخدمة القوات الجوية والبرية، وأخذت أكثر من 1500 أسير ولكن معظم هؤلاء ربما كانوا من المدنيين المحليين، أكثر من كونهم متمردين ضد حكومة انقره، وفي نفس الوقت ألحقت خسائر كبيرة بقواعد المعارضة الكردية والعراقية⁽¹⁾.

في بداية الحرب كان القسم الأكبر من القوات العراقية في الجبهة الجنوبية داخل الأراضي الإيرانية منشغلة بالمعارك في مواجهة القوات الإيرانية. الأمر الذي فتح الفرصة المناسبة للأحزاب الكردية كي تسيطر على مساحات واسعة من كردستان العراق بمحاذاة الحدود الإيرانية. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه لم يكن هناك استعداد لدى الجنود الكورد في صفوف الجيش العراقي للمشاركة في هذه الحرب وتركوا وحداتهم ورجعوا إلى المناطق الحرة وانضم قسم من هؤلاء إلى صفوف البيشمركة، علما بأن الاقتتال الداخلي بين الأحزاب الكردية دفع قسما كبيرا من هؤلاء إلى عدم حمل السلاح مع تلك الأحزاب.

وكان لاستمرار المعارك بين الدولتين ووجود فراغ قوة في كردستان العراق فرصة سانحة للأحزاب الكردية لتوحيد جهودها وقواتها والعمل على إيجاد ثقل مؤثر لصالح القضية الكردية مع كل من طرفي الحرب. إلا أن هذه الأحزاب مع الأسف الشديد بدل هذا كانت منهمكة في منازعات جانبية لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة وان كان على حساب القضية الأساسية للشعب الكوردي. أما القيادة الإيرانية فكانت مصرة على إدامة الحرب وعدم الإذعان لجهود الوساطة الإسلامية والدولية بالاعتماد على آلاف الإيرانيين الذين كانوا على أتم الاستعداد للتطوع والذهاب إلى ميادين القتال ضد القوات العراقية.

وفي المقابل كان النظام العراقي مستعدا لإيقاف الحرب والوصول إلى اتفاق سلام مع إيران، لأن كثيرا من العراقيين على عكس الإيرانيين كانوا غير مستعدين للمشاركة في هذه الحرب المدمرة. ونتيجة لهذا الوضع حصل لدى الأحزاب الكردية نوع من القناعة واليقين بأن إيران سوف تنتصر وأن النظام العراقي يسقط أو ينهار نتيجة لهذه الحرب، دون أن يأنسوا بقراءة المعادلات الإقليمية والدولية قراءة دقيقة. وحول هذا الموضوع يقول السيد نوشيروان مصطفى وهو يروي ماجرى بينه وبين المستشار السياسي للرئيس الفرنسي في عام 1987 إنه قال له: "أنا في الأصل من إقليم باسك الاسباني اتفهم معاناتكم وقضيتكم، غير أن هناك اختلاف واضح بين غايتنا وغايتكم، أنتم تريدون سقوط العراق في هذه الحرب ولكننا نريد بقاءه ونقدم له الدعم والمساندة اللامحدودة في مواجهة الثورة الإسلامية. لأن سقوط العراق معناه سقوط الدول العربية إلى شمال أفريقيا وهذا يشكل خطرا كبيرا على الغرب و تكرار لما حدث في العهد العثماني". و يقول السيد نوشيروان معلقا على هذا الكلام: "هذا درس في كيفية حماية المصالح القومية والدولية"⁽²⁾. وفعلا بدأت هذه الأحزاب بالتقارب والتعاون

(1) ديفيد مكحول (تأريخ الأكراد الحديث) الطبعة الأولى العربية/2004، دار الفارابي، ترجمة: راج ال محمد، ص522.

(2) نوشيروان مصطفى (خولانهوه ليناو بازنهدا، ديوى ناوهوهى رووداوه كانى كوردستان عيتراق) ص123.

(3) كرمانج كوندى (المصدر السابق) ص127.

مع إيران أكثر فأكثر، وكلما قويت علاقة الأحزاب الكردية مع إيران كلما اشتدت معاداة النظام العراقي ضد الشعب الكوردي وسارع في تنفيذ مخططاته الإجرامية والقمعية في كردستان⁽¹⁾.

ومن الجانب الآخر كان الإيرانيون حريصون على توسيع جبهة الحرب والمواجهة إلى أوسع مدى ونقل الممارك إلى الحدود الغربية التي تشمل كردستان العراق، من اجل توزيع القوات العراقية على طول الحدود الإيرانية العراقية التي تمتد الى حوالي 1200 كم، ليسهل لهم اختراق الدفاعات القوية للجيش العراقي و التغلغل في عمق الأراضي العراقية.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي العسكري استفادوا من علاقاتهم مع الأحزاب الكردية و المعارضة العراقية بصورة عامة. في البداية استطاعت قوات الحرس الثوري بالتعاون مع قوات بعض الأطراف الكردية العراقية من تطهير مناطق كردستان الإيرانية التي كانت خاضعة لقوات المعارضة الكردية الإيرانية خاصة القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني والوصول إلى الحدود الدولية بين العراق وإيران.

وفي تلك الفترة اي في الشهر الأول لعام 1984 قامت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية خاصة الاتحاد السوفيتي وفرنسا بتقديم مساعدات كبيرة إلى العراق، لأن هذه الدول خافت من عواقب عدم الاستقرار عقب أي انتصار إيراني. وبعد ذلك لم يعد صدام حسين بحاجة إلى تقديم تنازلات للأكراد. ومن جانب آخر زار وزير خارجية تركيا بغداد في شهر تشرين الأول من نفس العام، ويعتقد انه حذر بغداد من أن أية اتفاقية بين بغداد والأكراد سوف تؤدي الى إغلاق المنفذ الوحيد لنفط العراق عبر تركيا، غير أن النظام العراقي استفاد من فترة وقف إطلاق النار مع الاتحاد الوطني الكوردستاني لانه نقل أربع إلى ستة فرق عسكرية من كردستان الى الجبهة الجنوبية⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك في بداية الحرب تقارب وتعاون بين إيران و بعض من الأحزاب الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك)، وفي نفس الوقت كان هناك حوار ومفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحكومة العراقية. ولكن هذه المفاوضات التي بدأت في أوائل عام 1984، لم تسفر عن أي اتفاق بل انتهت بالفشل والقطيعة بين الطرفين المذكورين وإن هذا كان سببا لدفع الاتحاد الوطني الكوردستاني للتقارب مع ايران وإن هذا التقارب أسفر عن توقيع اتفاقية التعاون بينهما في تشرين الأول عام 1986⁽³⁾. وهكذا حصل تحول وتغيير في الخريطة السياسية الكردية في ميدان التحالفات الاقليمية حيث أصبحت غالبية المعارضة المسلحة الكردية العراقية تميل الى المعسكر الايراني.

(1) ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص 527.

(2) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص 112.

المطلب الثالث

تحول كردستان العراق الى ساحة حرب بين الدولتين

بدأت القوات الإيرانية تخطط لدخول كردستان العراق في وقت مبكر من الحرب، ففي منتصف عام 1983 تمكنت القوات الإيرانية بالتعاون مع القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني من السيطرة على بلدة (حاج عمران) الحدودية. وكان رد الفعل من قبل نظام البعث قاسياً جداً، إذ قام في 1983/7/30 باعتقال (8000) ثمانية آلاف من المواطنين الكورد من الذكور من البارزانيين من مجمعات (ديانا وحرير وقوشتبه وأخرى محيطة بمدينة اربيل) و إخفاء اثارهم، وحسب تعبير صدام حسين في لقاء تلفزيوني: "فأنهم نالوا عقابهم الصارم و ذهبوا إلى الجحيم"، ومعناه انهم اعدموا⁽¹⁾. ثم توالى الهجمات الإيرانية على المناطق الحدودية من كردستان العراق في مناطق (بنجوين، قلعة دزة، جوارتا، ماوت، هورامان، و بادينان). وان هذه الهجمات و ماصاحبها من القصف المدفعي و الصواريخ ادى إلى تدمير هذه البلدات والقرى المحيطة بها وتهجير سكانها الى داخل المدن الرئيسية في السليمانية و اربيل وغيرها⁽²⁾. وقد صرح السيد هاشمي رفسنجاني في ذلك الحين (أي في منتصف الثمانينات) في خطبة الجمعة ان كردستان العراق ستكون البوابة التي تدخل منها القوات الايرانية الى عمق الاراضي العراقية.

وفي نهاية عام 1986 أي بعد فشل المفاوضات الجارية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والنظام العراقي والتقارب الذي حصل بين الاتحاد الوطني الكردستاني وايران من جهة، وبين الاتحاد الوطني الكردستاني و الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة اخرى، بدأت مرحلة جديدة وخطيرة من تحول كردستان العراق الى ساحة حرب حقيقية بين الدولتين المتحاربتين. وفي العاشر من شهر تشرين الاول 1986 قامت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني وبدعم لوجيستيكي قوي من قبل قوات الحرس الثوري الايراني بضرب المنشآت النفطية حول كركوك بالاضافة الى المؤسسات الحزبية والعسكرية داخل المدينة. وفي اليوم التالي قامت وسائل الاعلام الايرانية باعلان خبر الهجوم من قبل القوات الايرانية على المنشآت النفطية في كركوك وماحولها. وفي الحقيقة ان إيران والاتحاد الوطني كانا معا في التخطيط والتنفيذ لهذه العملية، غير ان لكل منهما هدف مختلف عن الآخر. فالاتحاد الوطني كان يريد من وراء هذه العملية إحداث أضرار كبيرة بمنشآت نפט كركوك، حيث ان

(1) كرمانج گوندى (المصدر السابق) ص 127.

كذلك أنظر ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص 524.

كذلك اعتراف صدام حسين في لقاء من تلفزيون بغداد عام 1985 بذلك.

(2) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص 354.

النفط كان المصدر الرئيسي للواردات المالية لنظام البعث ومؤسساته. أما الإيرانيون فكان لهم هدف سياسي من وراء هذه العملية والضجة الإعلامية لها، إذ ان هناك موعد لاجتماع منظمة (أوبك) للدول المصدرة للنفط، وإيران بحاجة الى فرض شروطها ومطالبها بقدرتها على إحداث أضرار بالنفط العراقي والتأثير على سوق النفط العالمية⁽¹⁾.

بعد هذه العملية بدأ النظام العراقي بتشديد قبضته على مناطق كردستان لتنفيذ مرحلة جديدة واسعة لمخطط الترحيل لسكان عدد كبير من القرى والبلدات، وإرسال المزيد من القوات الى كردستان بعد ان اصبح الوضع في الجنوب في تلك الفترة وكأنه تحت التحكم الأقوى من قبل القوات العراقية. وفي نفس الوقت و بموجب قرار مؤرخ في 29 آذار 1987 عين صدام ابن عمه (المرعب) علي حسن المجيد مسؤولاً أعلى في المنطقة الشمالية و خوله جميع صلاحيات مجلس قيادة الثورة. وقد سجل هذا التعيين بداية التصعيد التدريجي و الى درجة تفوق كل التصورات لحملة الإبادة الجماعية للشعب الكوردي باستخدام الأسلحة الكيماوية و تنفيذ عمليات الأتغال و التي بدأت بعد حوالي سنة من ذلك التاريخ.

وقد جعل علي حسن المجيد الملقب (علي كيمياوي) نفسه مرهوب الجانب اكثر من صدام حسين. ومن اجل إلحاق الهزيمة بالبيشمركة اتبع سياسة الأرض المحروقة بالتوافق مع عمليات الترحيل والإعدام الجماعي. وأصبحت قطاعات واسعة من كردستان مناطق محظورة و محرمة على سكانها و أعطيت الأوامر للقوات المسلحة ان تقتل أي كائن حي سواء كان انسان او حيوان ضمن نطاق هذه المناطق المحرمة⁽²⁾.

في ربيع عام 1987 قام النظام العراقي بصورة واسعة بتدمير ماتبقى من القرى والارياف و تشريد اهلها. ففي منطقة شهرزور و حلبجة أجبر اهالي القرى المحيطة بالانتقال الى داخل مدينة حلبجة و سيروان و سيد صادق، و أدى الظلم و الاضطهاد الى اشتداد النقمة الشعبية حتى انفجر الوضع في حلبجة في يوم 15 رمضان 1407 الموافق ليوم 12/5/1987 والايام التي بعدها. وقام جمع من الشباب وطلبة المدارس الثانوية بمظاهرة احتجاجية متوجهين نحو قائممقامية المدينة. غير ان جلاوزة النظام البعثي قاموا باطلاق النار على المتظاهرين. وعلى اثر ذلك قامت الطائرات العمودية بقصف عشوائي لبعض احياء المدينة مما ادى الى سقوط عدد من القتلى والجرحى بين الاهالي. ولم يقف النظام عند هذا الحد، بل زجوا بقواتهم العسكرية داخل المدينة و ماحولها و اخذوا الجرحى ومرافقيهم في مستشفى المدينة و دفنهم جميعهم في مقبرة جماعية خارج المدينة. ثم قامت هذه القوات بتدمير محلة كبيرة من المدينة بمادة TNT. هذه الاحداث المفجعة والتي استمرت لمدة ثلاثة ايام بلياليها

(1) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص 106-122.

كذلك أنظر د. فاضل الزهاوي (حرب الخليج و انتفاضة كردستان العراق) سليمان/2004، ص 19.

(2) ماريون فاروق سلوغلت (المصدر السابق) ص 352.

كذلك انظر نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص 152.

كذلك ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص 532.

دفعت بقسم كبير من سكان المدينة والقرى المحيطة بالهرب الى داخل الحدود الايرانية يرافقهم عدد من العلماء وخطباء المساجد. وحال وصولهم الى داخل الحدود الايرانية استقبلهم بعض المسؤولين الايرانيين بالاضافة الى ممثلي المعارضة العراقية والاحزاب الكوردية من مختلف الاتجاهات. ونتيجة لهذه الاحداث قام هؤلاء العلماء و الشيوخ بتشكيل قوة مسلحة بأسم الحركة الاسلامية في كردستان العراق بقيادة (الشيخ عثمان عبدالعزيز -رحمه الله-) لتقوم بالجهاد المسلح ضد النظام البعثي جنبا الى جنب مع الاتجاهات الاخرى في الساحة الكوردستانية والعراقية وبدعم مباشر من ايران⁽¹⁾.

هذه الاحداث دفعت القيادة العسكرية الايرانية بالتفكير باحتلال حلبجة والمناطق المحيطة بها، وشجعتهها على الاقدام على ذلك بعض الاحزاب الكوردية خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني -على حد قول السيد نوشيروان مصطفى- لتخفيف الضغط العسكري العراقي على مقراتهم الرئيسية في مناطق شاربازير .
وفعلا قامت القوات الايرانية وبالتعاون مع القوات التابعة لعدد من الاحزاب الكوردية والمعارضة العراقية بأحتلال حلبجة والقرى المحيطة بها بتاريخ 1988/3/15، وفي اليوم التالي قامت القوات الجوية العراقية بقصف المدينة وسكانها بالغازات السامة مسببة الكارثة الانسانية التي هزت ضمير العالم المتمدن⁽²⁾.

(1) مجلة نداء الحق/بانگي هق، العدد 12، 13 ديسمبر 1994، مقل بعنوان (السلح الاسلامي في كردستان من أين و الى أين) ص42.

كذلك أنظر (مرثية حلبجة) باللغة الفارسية، تأليف نصرت الله محمود زادة، ص 27 ومابعده.

(2) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص144-146.

كذلك انظر كرمانج گوندى (المصدر السابق) ص135.

وكذلك ماريون فاروق (المصدر السابق) ص352.

المطلب الرابع

تأسيس الجبهة الكوردستانية

طيلة سنوات ثورة ايلول 1961 وحتى انهيار الثورة على اثر اتفاقية الجزائر المشؤومة في 6 اذار 1975، كان يقود الثورة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة المرحوم الملامصطفى البارزاني كقيادة قومية وطنية وقد شاركت مختلف شرائح الشعب الكوردي في النضال تحت رايته بشكل او بأخر. ولكن بعد تجدد الثورة والكفاح المسلح مرة اخرى في عام 1976 وما بعده، كانت هناك عدة احزاب وتوجهات مختلفة في الساحة الكوردستانية. وكانت الظروف الموضوعية و المصلحة القومية العليا تقتضي العمل على ايجاد اطار مشترك لتوحيد الجهود نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية. وكانت هناك بعض المحاولات بين حين واخر لتوحيد الصفوف ولكن هذه المحاولات كانت تبوء بالفشل.

لقد كانت الخلافات والنزاعات بين هذه الاحزاب وصلت الى حد الاقتتال والتناحر الداخلي القائم على تحقيق المكاسب الوقتية والمنافع الحزبية الضيقة، وقد استمرت لسنوات عديدة ذهب ضحيتها المئات من الكوادر والاعضاء ومؤيدي هذه الاحزاب. وان هذا الوضع المزري بدأ ينخر من قوة هذه الاحزاب و يضعف صفوفها ليحط من مكانتها امام الجماهير والرأي العام العالمي. مع العلم ان كل حزب من هذه الاحزاب قرر موضوع اقامة جبهة كوردستانية في جدول اعماله وضمن برنامجه السياسي. الا ان هذا المطلب الجماهيري الملح لم ير النور الا بعد ان اصاب الوهن قوى هذه الاحزاب وضاعت فرص ذهبية لتحقيق مكاسب حيوية و مهمة⁽¹⁾. ولكن بعد تدمير كوردستان و مأساة حلبجه لجأت هذه الاحزاب الى تحقيق هذه الغاية الاستراتيجية. في البداية توصل الحزبان الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني الى توقيع اتفاق سياسي بينهما في طهران في اجتماع مشترك بين السيدين مام جلال و ادريس بارزاني في 7/11/1986 وبحضور مسؤولين من الجمهورية الاسلامية الايرانية خلال بضع ساعات. بذلك انتهت مرحلة من اشد المراحل الدموية من التناحر الداخلي بين طرفين كورديين و اعلنا فيه عن نيتهما الكفاح من اجل تشكيل الجبهة الوطنية الكوردستانية، ومن ورائها جبهة المعارضة العراقية، و في المجال العسكري تعهدا بتوحيد قوات البيشمركة⁽²⁾. في 12 ايار 1988 اجتمعت الاحزاب المتواجدة على الساحة الكوردستانية الحزب الاشتراكي الكوردي (باسوك)، الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني، الحزب الاشتراكي

(1) أبو حكمت (مذكرات يوسف حنا يوسف القيادي في الحزب الشيوعي العراقي سابقا) ص101.

(2) ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص529.

كذلك نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص117.

الكوردستاني(حسك)،و الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بالاضافة الى حزب كادحي كوردستان و الحركة الديمقراطية الاشورية. توصلت الى القرار التاريخي بتأسيس (الجبهة الكوردستانية العراقية) لقيادة الحركة التحررية الكوردية و من اجل مجابهة النظام الدكتاتوري في العراق وتم تشكيل قياده مشتركة للاشراف على النشاطات السياسييه و العسكريه⁽¹⁾.

هذه التطورات بالاضافه الى انها كانت تعكس حاجة الاحزاب الكورديه و المعارضه العراقيه بصوره عامه، فانها في نفس الوقت كانت تعبر عن حجم حاجة ايران للاستفادة من المعارضه الكوردية و العراقيه، وكذلك كانت تشكل تهديدا متزايدا لنظام بغداد.

هذه الجبهة لعبت فيما بعد أي بعد حرب الخليج الثانية وانتفاضة الشعب الكوردي في اذار 1991 وماتلاها دورا فعالا في تاريخ الحركة التحررية الكوردية في كوردستان العراق.

(1) حبيب محمد كريم (المصدر السابق) ص307.
كذلك ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص529.

المبحث الثاني

الاثار الخطيرة للحرب العراقية الايرانية على الشعب الكوردي في العراق

المطلب الاول

حملات الابداء الجماعية ضد الشعب الكوردي في العراق

منذ مجيء حزب البعث الى الحكم في 1968 بدأ بانتهاج سياسة عدوانية ضد الشعب الكوردي و كان الهدف من وراء تلك السياسة خفض نسبة الكورد في العراق واقتطاع مساحات شاسعة من كوردستان وترحيل سكانها الاصليين من الكورد وتعريبها ضمن سياسة التغيير الديموغرافي لكوردستان ما استطاع الى ذلك سبيلا. ففي بدايه السبعينات قام بترحيل اكثر من 130 الف من الكورد الفيليين من بغداد وغيرها من المدن العراقيه بذريعة انهم من التبعية الايرانية مع مصادرة ممتلكاتهم المنقوله و غير المنقوله، وكثير من هذه العوائل كانت لها الجنسيه العراقيه وكانوا يعيشون في العراق منذ عشرات السنين. وبعد عام 1975 بدأ النظام بترحيل القرى الواقعه على الشريط الحدودي مع كل من ايران و تركيا و سوريا و اسكان سكانها في مجمعات سكنيه تفتقر الى ابسط الخدمات، وفي نفس الوقت قام بترحيل سكان القرى الكورديه الواقعه في منطقة كركوك والمناطق النفطيه الاخرى بحجه تامين الحمايه لمنشات النفط كجزء من مقتضيات الامن الاستراتيجي للعراق⁽¹⁾.

الا ان هذه السياسه العدوانية و القمعية ضد الشعب الكوردي خلال سنوات الحرب بين ايران و العراق دخلت مرحله خطيرة، حيث ان النظام بالاضافة الى تنفيذ سياسة الترحيل وتحويل كوردستان الى ارض محروقة وماتبها من استعمال السلاح الكيماوي في مناطق متعددة من كوردستان خاصة مدينة حلبجة في ربيع 1988، وكذلك تنفيذ حملات الابداء الجماعية التي باتت تعرف بعمليات الانفال ضد السكان المدنيين والتي راح ضحيتها اكثر من 182 الف مواطن كوردي اعزل والتي تعد جريمة من أشع جرائم ابداء الجنس البشري⁽²⁾. هذا عدا اختفاء اكثر من (8000) شخص من البارزانيين منذ منتصف عام 1983 الذين دفنوا في مقابر جماعية في جنوب العراق في اكثر الاحتمالات⁽³⁾.

(1) أمين قادر ميينه (ثم منى ستراتيجى عتراق و سيكوچكهى به عس: تهرحيل، تهعريب، تهبعيس) منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجيه، الطبعة الاولى/1999، ص153 ومابعده.

كذلك أنظر نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص45-49.

(2) د. منذر الفضل (دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق)، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل كوردستان العراق، الطبعة الثانية 2004، ص80.

(3) في 2005/10/17 تمت اعادة الرفات لأكثر من 500 من هؤلاء البارزانيين في مقابر جماعية في جنوب العراق ودفنت مرة اخرى في منطقة بارزان.

وتأتى فاجعة حلبجة وعمليات الانفال على رأس تلك الجرائم التي أرتكبت خلال سنوات الحرب الإيرانية العراقية ضد الشعب الكوردي في كردستان العراق:

اولاً: مأساة حلبجة /

في شتاء 1988 بدأت القوات الايرانية بالاعداد لاحتلال مدينة حلبجة والقرى المحيطة بها وفعلا استطاعت هذه القوات من تحقيق ذلك وبالتعاون مع القوات التابعة للحزب الكوردية، بالاضافة الى قوات بدر التابعة للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق. بتاريخ 13-14/3/1988 بدأ الهجوم وعلى عدة محاور فتم احتلال المدينة وما حولها من القرى الواقعة في حوض شهرزور الى جسر (زلم) الواقع على طريق السليمانية بين حلبجة وسيد صادق، اما القوات العراقية المتواجدة في تلك المنطقة فقد استسلمت دون مقاومة تذكر.

ومن الجدير بالملاحظة ان النظام العراقي لم يقيم باي تحرك عسكري على الارض لصد الهجوم الايراني والدفاع عن حلبجة، بل ترك المدينة واهلها وما فيها من المؤسسات الادارية والوحدات العسكرية تحت رحمة القوات المهاجمة. وكان ذلك بأمر مباشر من دكتاتور العراق، حيث كان النظام يخطط لتوجيه ضربة عسكرية ضد ايران في جبهة الجنوب. وبعد يوم واحد من احتلال حلبجة أي في 16/3/1988، قامت القوات الجوية العراقية بقصف المدينة وما حولها بالغازات السامة مما ادى الى وقوع الفاجعة الانسانية التي هزت العالم المتمدن. يقول اللواء الركن وفيق السامرائي في كتابه (حطام البوابة الشرقية) في صفحة 104: قامت 50 طائرة من القوة الجوية العراقية والتي تحمل كل منها (4) قنابل كيميائية زنة كل منها 500 كغم بضرب مدينة حلبجة وهذا يعني ان الطائرات العراقية صبت 200 طن من الغازات السامة القاتلة على مدينة حلبجة⁽¹⁾.

انقطع الطريق الوحيد بين حلبجة والسليمانية وذلك بسبب وقوع الجسر (جسر زلم) بيد القوات المهاجمة، وفي نفس الوقت قامت السلطات العراقية باخلاء سكان سيد صادق بالقوه ونقلهم الى المجمعات السكنية القسرية على طريق (دربنديجان) وبدأت بتدمير بلدة سيد صادق وتفجيرها و بهذا انحصر سكان حلبجة في المدينة و انقطعت بهم السبل للخروج بانفسهم الى مناطق اكثر امانا. وفي صبيحة 3/16 كان الاهالي ينتظرون رد فعل النظام العراقي دون ان يعلموا كيف ينقذون انفسهم من المصير المرتقب، وبينما هم في حالة قلق و خوف و ترقب، فاذا باسراب الطائرات في تمام الساعة (11:45) قبل الظهر تصب حمم قنابلها على المدينة و هكذا فخلال كل 7-10 دقائق ياتي سرب ويفرغ حمولته على المدينة و اهلها دون أية حماية ارضية او جوية من قبل القوات الايرانية وحلفائها استمر هذا القصف الى مساء ذلك اليوم وكذلك يومي 3/17 و 3/18 و شمل القصف القرى المحيطة بالاضافة الى قوافل الناس الفارين من المدينة نحو الحدود الايرانية في مختلف المحاور⁽²⁾.

(1) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص146.

(2) بكر حمه صديق (بيروهديه كاني هه له بجه) چاپى يه كه م 2004، سليمانى، چاپخانهى روون، ص22-26.

دعت ايران وكالات الصحافة العالمية لمشاهدة ما حدث في حلبجه، وكانت الصور التلفزيونية التي عرضوها في ما بعد تجعل القلب يألم ويتقطر دماً. ان مأساة حلبجة كانت جريمة حرب، حيث لقي اكثر من خمسة الاف حتفهم اضافة الى وقوع أضعاف هذا العدد من الجرحى المصابين بالحروق والعمى والعقم. مشاهد مفزعة نقلتها الصحافة العالمية -بينما التزمت وسائل الاعلام العربية الصمت المطبق- اسوأ حرب كيميائية منذ الحرب العالمية الاولى. اثار استخدام غازات الخردل والسيانيد وغاز الاعصاب فحتى من كتبت له الحياة سيظل يعاني من اثر الغازات لسنوات طويلة. وتمضي الحرب المفزعة ويموت الالاف من الابرياء وتمضي ارواحهم الى السماء تشكي الى بارئها ظلم المسلم لاختيه المسلم (1).

وكتب شاهد عيان عما حدث في حلبجه:

وكان الموت يمر على اكراد حلبجه ويضعفهم في لحظات خاطفه فتراهم صرعى على الطرقات وخلفيات المنازل وفي غرف النوم. أدرك الموت بعضهم وهو يحاول الهرب بلا فائدة فمات بعضهم تحت إطارات السيارات والبعض على عتبات الدور أمراه قضت نحبها وهي تسعى لاحتضان طفلها الذي أدركه الموت ايضاً، واب توفي وهو يحمي بذراعيه وجسمه طفله الصغير. و أسرهِ كاملة تجمعت لتختفي في قبو الدار لتصبح ضحية لغاز الخردل السام الأثقل من الهواء ويتحرك الى المناطق السفلية بالموت و الدمار، اصبح كل مرمى للبرص في حلبجه مليئاً بالجثث التي بدأت بالتحلل. هذه الكلمات كتبها الصحافي (كيدور استانجر) في مجلة (نيوزويك الأمريكية) كمثال واحد لعشرات الماسي التي اظهرتها الصحافة العالمية عن مأساة حلبجة الكبرى حيث انتهكت حرمة الإنسان، بل حرمة الانسان المسلم الامن بريء الذمة من هذه الحرب الملعونة بين العراق و ايران (2).

ثانياً / عمليات الانفال):

تعتبر عمليات الانفال اكبر واطخر العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العراقية في عام 1988 لقمع و اباده الشعب الكوردي. في تلك المرحلة النهائيه للحرب الايرانيه العراقية كانت قد وصلت الى القيادة العراقية معلومات استخباراتية تؤكد ان القوات الايرانية قد فقدت القدرات الكافية لشن الهجمات الكبيرة على القوات العراقية.. وبناء على تلك المعلومات قام النظام العراقي بسحب قسم كبير من قواته من جبهات الوسط و الجنوب الى الجبهة الشمالية وذلك من اجل قمع الثورة الكوردية وتنفيذ عمليات الانفال المخطط لها من قبل.

وحول هذا الموضوع ينقل السيد نوشيروان مصطفى انه في اثناء المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والنظام العراقي قال طارق عزيز للوفد وذلك في نهاية عام 1983: نحن (النظام العراقي) لانسقط في هذه الحرب

(1) مجلة لواء الاسلام المصرية/ العدد الأول، في 17 ابريل 1988، نقلاً عن مجلة (حلبجة) التي كانت تصدر من السويد، العدد الأول، ص17.

(2) مجلة حلبجة (المصدر السابق) ص16.

لان الدنيا كلها معنا ضد ايران، ويأتي يوم تنتهي فيه هذه الحرب، فأذا توصلتم معنا الى اتفاق فهذا شئ حسن ولا ننساه ابدا، اما في حالة عدم الوصول الى اتفاق فان هذا الجيش الكبير الذي بنيناه للحرب مع ايران نوجهه اليكم وسوف نقضي عليكم ونجعل ارضكم هباءاً⁽¹⁾.

وفعلا حقق النظام تهديده هذا ولتحقيق هذا الهدف قسم كردستان الى ست مناطق جغرافية لتمكين جيشه وقواته من السيطرة عليها وخلال عدة اشهر من عام 1988 بدأت القوات العراقية بتنفيذ المخطط وعلى ثمانية مراحل و كالاتي:

المرحلة الاولى اعتبارا من 23/شباط وحتى 18/3/1988 للسيطرة على منطقة (شاربازير و جافايتي) التي تشمل مناطق دوكان، بنكرد، جوارتا، سه رجنار، سورداس التابعة لمحافظة السليمانية وكان الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو السيطرة على المناطق التي تتواجد فيها مقرات القيادة للاتحاد الوطني الكوردستاني⁽²⁾. يقول السيد نوشيروان مصطفى: انهم (أي الاتحاد الوطني الكوردستاني) طلبوا من ايران الاسراع في تنفيذ خطة السيطرة على مدينة حلبجة وتحريرها من القوات العراقية وذلك من اجل تخفيف الضغط على مقرات القيادة للاتحاد الوطني الكوردستاني من جبهة الى جبهة اخرى، وفي حالة احتلال تلك المقرات من قبل القوات العراقية لننقل اليها مقراتنا⁽³⁾.

كانت القوات العراقية تستخدم في تلك العمليات الاسلحة الكيماوية لارهاب الناس وشل قدرة المقاومة لدى القوات الكوردية وهكذا و في يوم 18/3/1988 أي بعد يومين من كارثة حلبجة، دخلت القوات العراقية تلك المناطق واعلنت القيادة العامه للقوات المسلحة العراقية البيان الرقم 3087 في 19/3/1988 عن سيطرتها على جميع المقرات القيادية و الاجهزة الاعلامية للاتحاد الوطني الكوردستاني⁽⁴⁾.

المرحلة الثانية من تلك العمليات بدأت يوم 22/3/1988 وحتى 1/4/1988 على مناطق (قرداغ وبازيان و دربنديجان). ففي اليوم الاول من الهجوم ضربت بالاسلحة الكيماوي قرية (سيوسينان) الاهلة بالسكان و ادى هذا القصف الى قتل اكثر من 66 شخص بينهم 30 من الاطفال وجرح عشرات اخرين. ودمرت في هذه الحملة حوالي (80) قرية وتم اسر حوالي (5637) شخص من مختلف الاعمار ولا يعلم مصيرهم لحد الان.

وفي المرحلة الثالثة من عمليات الانفال والتي بدأت من 7/4/1988 وحتى 20/4/1988 على مناطق (كه رميان) التابعة لمناطق (جمجمال، سه نكاو، قادركرم، طوزخورماتو، كفري، كه لار) شملت اكثر من (500)

(1) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص146.

(2) محمد رؤوف (نه نغال و په هه نده سؤسيؤلؤجيه كاني) و ه زاره تي رؤشنبيرى / سليمانى، به رپؤ به به رايه تي گشتى چاپ و بلاؤ كرده وه، زنجير/316، چاپى يه كه م 2005، ص65.

(3) محمد رؤوف (المصدر السابق) ص65-66.

(4) نوشيروان مصطفى (المصدر السابق) ص146.

قرية التي سويت بالارض تماما و بالاضافة الى اسر اكثر من (30000) ثلاثين من الاهالي من النساء والاطفال والرجال ومن مختلف الاعمار والذين تعرضوا الى مصير مجهول.

المرحلة الرابعة من الهجوم بدأت يوم 1988/5/3 وحتى 1988/5/15 على مناطق (اغجلر، شوان، ريزان، كويه، طقطق) في البداية قامت الطائرات العراقية بالقصف الكيماوي بقرية (كوب تبه) التي كانت بها اكثر من (300) عائلة و ادى القصف الى استشهاد حوالي (300) شخص من اهل القرية وتم تدمير (67) قرية من تلك المناطق بالاضافة الى اسر (7201) شخصا من المواطنين الساكنين في تلك المناطق.

وفي تاريخ 1988/5/15 وحتى 1988/8/26 قامت القوات العراقية بتنفيذ المراحل الثلاثة (الخامسة و السادسة و السابعة) من عمليات الانفال على المناطق التابعة ل(شقلاو و خليفان و راوندوز) في محافظة اربيل و صادفت ايام شهر رمضان المبارك عندما قامت الطائرات بضرب القرى بالاسلحة الكيماوية. وفي تلك الايام قامت الطائرات العراقية بضرب قرية (باليسان) وغيرها من القرى الواقعة في تلك المنطقة بالاسلحة الكيماوية مما ادى الى استشهاد (227) شخصا بينهم عدد كبير من الاطفال بالاضافة الى الرجال و النساء والشيوخ. وصادفت تنفيذ بعض مراحل هذا الهجوم ايقاف الحرب بين العراق و ايران نتيجة اذعان ايران الى قرار مجلس الامن 598 مما شجع القوات العراقية على حشد قواتها العسكرية للسيطرة الكاملة على كردستان.

المرحلة الثامنة والاخيرة بدأت بتاريخ 1988/8/26 وحتى 1988/9/6 على مناطق(بهدينان) المحاذية للحدود العراقية التركية التي شملت تدمير (450) قرية تابعه لمناطق (شيخان و عقرة و زاخو و العماديه) في محافظة دهوك و هرب قسم من المواطنين الى داخل الحدود التركية و استخدمت القوات العراقية في هذه المرحلة النهائيه من عمليات الانفال الغازات السامة. وفي 1988/9/6 اعلنت القيادة العسكرية العراقية عن خاتمة عمليات الانفال⁽¹⁾.

تعتبر عمليات الانفال التي نفذها صدام حسين بحق المدنيين الكورد واحدة من اكثر صفحات القمع الحكومي قسوة و عنفا في تاريخ النظام البعثي في العراق، فأثناء هذه الحملات ونتيجة لها قتل عشرات الالاف من المدنيين بعد ان نهبت ممتلكاتهم ودمرت الالف القرى في كردستان العراق. وقد قامت منظمة (رصد حقوق الانسان) بعد انتفاضة عام 1991 في كردستان العراق باصدار دراسة موثقة باللغة الانكليزية تحت عنوان (الابادة الجماعية في العراق-حملات الانفال ضد الكورد) في عام 1993 وترجم الكتاب الى العربية والكوردية، وجاء اختيار المنظمة للعنوان لتشير الى طبيعة عمليات الانفال بأنها اعمال الجينوسايد ضد الجنس البشري⁽²⁾.

⁽¹⁾ محمد رؤوف (المصدر السابق) ص 65-81.

⁽²⁾ مجلة (سردم/العربي) مقال بعنوان (الانفال نتاج الايدولوجيا البعث ونظامه الشمولي)، العدد 5، 2004، وهي مجلة ثقافية عامة/السليمانية، ص 39.

نتيجة لعمليات الانفال تعرض الشعب الكوردي في كوردستان العراق الى أضرار مادية و معنوية خطيرة التي قد تستمر لعقود طويلة. إذ أن حوالي (200000) ممتي الف من المواطنين الكرد الذين تعرضوا الى عملية الاستتصال والابادة لاتزال مشاكلهم ومعاناتهم الاجتماعية والنفسية باقية وعلى مدى الاجيال. وحول عمليات الانفال كتب ديفيد مكدول: لن نستطيع ان نعرف بالضبط عدد الذين قضاوا نحبهم في عمليات الانفال ولكن ربما وصل عددهم من 150 الى 200 الف، وفي بعض الحالات يطلق الرصاص على القرويين والبيشمركة دون تمييز وفي اماكن اخرى قتل كل الذكور الذين بقي القبض عليهم ولكن اغلبية السكان ارسلوا الى معسكرات الاعتقال وهناك يتم التسجيل والفصل والتعذيب بوحشية تذكر بمعسكرات الموت النازية، وبنهاية الحرب الايرانية العراقية دمرت اكثر من أربعة الاف قرية كبيرة وصغيرة و تمت اعادة توطين ما لا يقل عن مليون ونصف المليون بالاكراه ومع ذلك لم تكن الحكومة العراقية قد انتهت من اجراءاتها القمعية في كوردستان. ففي شهر حزيران/1989 دمرت بلدة قلعة دزه كليا البالغ عدد سكانها 100 الف وبعدها هددت بلدة رانيه بالطريقة نفسها. وهكذا كان 45000 كم مربع من اصل 75000 كم مربع من كوردستان قد تم تطهيره من سكانه الكورد. وان هذا العمل لم يكن بداعي الامن بل لتفتيت المجتمع الكوردي وبالتالي القضاء عليه وابدته كليا⁽¹⁾.

(1) ديفيد مكدول (المصدر السابق) ص 541-543.

المطلب الثاني

موقف المجتمع الدولي ازاء هذه الاحداث

احدث كل من قصف حلبجة بالاسلحة الكيماوية في ربيع عام 1988، والهروب اللاحق للكورد الى تركيا و ايران و الاخبار التي تناقلتها عن العمليات الابداء الجماعية للكورد (عمليات الانفال)، احدث رد فعل ضئيل من جانب اسيااد النظام العراقي في الغرب، ولم يتجاوز رد الفعل هذا بعض الاحساس بعدم الارتياح، ربما الاحساس بان طفلا عنيدا صعب المراس قد تجاوز حدوده قليلا! ومع مرور الزمن، تبين ان وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة الامريكية و البريطانية كانت قد امتلكت فكره واضحة تماما حول ماكان يجري هناك، اذ من المفروض انه يمكن رؤية البنية التحتية من صور الاقمار الاصطناعية. لكن الحكومات الغربية بما في ذلك الحكومة الفرنسية التي كانت تظهر بعض التعاطف مع اوضاع الاكرد، ادركت ان الادانة العلنية المباشرة لتلك الافعال الوحشية ستكون مضرّة بالنسبة لمصالحها التجارية فبقيت صامتة على العموم. ويصف السيد كنعان مكيه الاحداث المذكورة قائلا: (فان حجم الاجرام و حجم الصمت كانا كبيرين ويمكن ملاحظتها فعلا) ⁽¹⁾.

ومع ذلك كان الغرب عموما ميالا لرفض الدعاوى الكورديه بالابادة الجماعية، اما لانه تم اعتبار الاكرد غير ملائمين سياسيا نتيجة تحالفهم مع ايران المعادية للغرب بوجه عام، او لان الغرب اعتبر هذه التقارير مبالغاً فيها الى حد كبير. فقط بعد حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) عملت لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط (Human Rights Watch-Middle East Committee) على التدقيق في القرائن و اظهرت ان الدعاوى الكوردية السابقة لم تكن فقط غير قابلة للجدال، بل انها في حالات كثيرة كانت دون مستوى حقيقة الحنة التي كان كورد العراق يرون بها ⁽²⁾.

كانت الولايات المتحدة الامريكية و بلدان غربية كثيرة خلال سنوات الحرب الايرانية العراقية تجهز العراق سرا و عبر بلدان ثالثة باسلحة معقده بما في ذلك وسائل تصنيع الاسلحة الكيماوية و البيولوجية. وجعلت من الممكن للعراق بطرق اخرى، شراء تلك الاسلحة اما مباشرة واما عبر بلدان ثالثة و غالبا ماكان ذلك خرقا لقوانين تلك البلدان وضوابطها. فقد جهزت المانيا العراق مثلا بمصنع لانتاج الاسلحة الكيماوية في الثمانينات ⁽³⁾. لقد سمع العالم كله بهذه الهجمات الكيماوية و حملات الابداء الجماعية و نشرت وكالات الانباء العالمية و الصحف الدولية الواسعة الانتشار تقارير مفصلة حول فاجعة حلبجة و حملات الانفال ضد المدنيين الاكرد في كوردستان العراق. غير ان المحافل الدولية لم تقم باي اجراء ولم يكن لها موقف مشرف تجاه هذه الجرائم بحق الانسانية. لقد كانت الدول الصناعية متلهفة لانتصار العراق على ايران ولم تكن راغبة في تعريض هذا الهدف للخطر من خلال

⁽¹⁾ ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص 355-356.

⁽²⁾ ديفيد مك دول (المصدر السابق) ص 545.

⁽³⁾ ديفيد مك دول (المصدر السابق) ص 547.

تطبيق الاتفاقيات الدولية. لقد كانت فاجعة حلبجة الخرق الاسوء لبروتوكول جنيف لعام 1925 حول استعمال الاسلحة الكيميائية منذ ان غزى موسوليني اثيوبيا في عام 1935. وكما جاء في تقرير لصحيفة فايننشال تايمز في 23/اذار/1988 فان استجابة المجتمع الدولي لصرخات الاكراد العالية المنذرة بالخطر حتى الان هو صمت مطبق. مع العلم ان العراق اعترف ضمنيا في 26 اذار باستعمال الغازات السامة⁽¹⁾.

والادهي من كل ذلك، فقد نشرت هيئتان امريكيتان وهما لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ومنظمة خاصة بأطباء لحقوق الانسان دليلا دامغا على استعمال الاسلحة الكيميائية، غير ان مجلس الشيوخ ختم تقريره بما يلي: (سوف يتطلب الاعتقاد بأن 65 الف لاجئ كوردي محصورون في خمسة مواقع مختلفة استطاعوا في غضون 15 يوم التوصل الى صياغة مؤامرة لتشويه سمعة العراق، وان هؤلاء اللاجئين قد استطاعوا الاحتفاظ بمؤامرتهم طي الكتمان ليس منها فقط، بل وكذلك من الصحافة العالمية⁽²⁾).

اما في البلاد العربية والاسلامية وعلى المستوى الشعبي بصورة عامة وعلى المستوى الرسمي بصورة خاصة فأن وسائل الاعلام في هذه البلدان كانت اقل تفاعلا مع هذه الاحداث لوقوعها تحت تأثير الاعلام العراقي الرسمي الذي سكت عن جريمة حلبجة في حين اعتبر حملات الانفال على انها انتصارات كبيرة لقواته. وعندما اقتضح امرها راحت تدافع عن النظام وتنكر ارتكابه لهذه الجرائم .

وعندما اشتدت الحملة الاعلامية العالمية ضد النظام العراقي خاصة بعد انتهاء الحرب بين العراق وايران، اعلن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في تونس استنكاره للحملات الاعلامية الهادفة على حد قولها لتشويه الانتصارات العراقية واكد المجلس تضامنه التام مع العراق وادعى ان هذه الحملات الاعلامية المضللة ترمي الى الاساءة لمفاوضات السلام الجارية بين العراق وايران. والأعجب من كل ذلك ما صدر من ممثلي بعض الدول العربية في 15/4/1988 حين اجتمعوا مع الامين العام للامم المتحدة (بيريز دي كويلار) حيث عرضوا عليه ان اتفاقية جنيف لعام 1925 في موضوع منع استخدام الاسلحة الكيميائية تتعلق بالنزاعات بين الدول: أي ان العراق لم يعتد على حرمة الدول الاخرى وانما استخدمها ضد شعبه!! وهكذا تضيع كل المعاني الانسانية وتكون القدسية للدول والعروش⁽³⁾.

واستمر هذا الصمت تجاه محنة مئات الالاف من البشر وعدم ادانة العراق على المستوى الرسمي الامر الذي يدل على عدم وجود مكان للاخلاق في المواقف الدولية حين قيام النظام بغزو الكويت 2/8/1990.

(1) ماريون سلوغلت و بيتر سلوغلت (المصدر السابق) ص351.

(2) ديفيد مكحول (المصدر السابق) ص545.

(3) مجلة النفير، العدد 4، ذوالحجة/1409هـ تموز/1989، ملف خاص حول فاجعة حلبجة، ص46-47.

المطلب الثالث

التزامات العراق الدولية في مجال

حقوق الانسان في كردستان العراق

من المعلوم بأن ميثاق الامم المتحدة يركز بشكل اساسي على احترام حقوق الانسان وان جميع الدول الاعضاء ومنها العراق تعهدت بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة في سبيل تعزيز وترسيخ احترام هذه الحقوق والحريات الاساسية وتهيئة المستلزمات الضرورية لتامين الاستقرار والرفاهية لقيام علاقات سليمة بين الشعوب والامم في العالم.

كما ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمده الجمعية العامة للامم المتحدة في 10 / 12 / 1948 بالاضافة الى العهدين الدوليين لعام 1966 اللذين يرتكزان على الحقوق التي ينادي بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كذلك اعتمدت الامم المتحدة بروتوكولا اختياريا ملحقا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويتعلق بحق الافراد في التظلم الى لجنة حقوق الانسان وهذه الوثائق معا تعرف بالشرعة الدولية لحقوق الانسان .

ويمتاز الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشموليته وعالميته فقد جاء بعد الحربين العالميتين اللتين قاست من ويلاتهما البشريه كلها وجاء ليكون قمة التطور في هذا الميدان بوصفه مستوى مشتركا بين كافة الشعوب و الامم. وقد اعتبر الاعلان في ديباجته: حقوق الانسان في الحياة و الحرية والمساواة والكرامة والاعتقاد وهي جميعها حقوق فردية للانسان بصفته انسانا بغض النظر عن انتمائه لدولة بالذات او امتلاكه لجنسية معينة. وعلى السلطات الحاكمة في كل الدول الاعضاء احترام هذه الحقوق وعدم انتهاكها، اما العهدين الدوليين فقد ركزا على تحرير الشعوب من هيمنة و قهر الاستعمار القديم والجديد باعتماد حق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف بحرية في مواردها الطبيعية وفي ثرواتها في اطار نظام اقتصادي عادل. وكذلك تحرير الانسان من قهر الحكومات و اصحاب الاعمال وذلك بأقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحريم التمييز العنصري وتحرير ضعفاء الحال بأقرار حماية خاصة للفئات الضعيفة كالنساء والعجزة والاطفال.

وقد دخل العهدين الدوليين و البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قيد التنفيذ سنة 1976 اثر التوقيع والمصادقة عليها من قبل العديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة. وقد انشأت الامم المتحدة ليات مختلفة لمراقبة وتنفيذ كل معاهدة على حدة، واعداد التقارير الدورية عن مدى التزام الدول الاعضاء والموقعة عليها⁽¹⁾.

(1) د. فيصل شطناوي (حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني)، الطبعة الثانية/2001، ص 117-130.

اما بالنسبة للالتزامات العراق الدولية بشأن حقوق الانسان وحرياته الاساسية هناك ثلاثة انواع من الالتزامات:

النوع الاول:

يشمل تلك الالتزامات التي تقع على العراق بصفتها عضوا في منظمة الامم المتحدة وهي الالتزامات الدولية الواردة في ميثاق الامم المتحدة بشأن حقوق الانسان والتي اشرنا اليها فيما سبق.

النوع الثاني:

يشمل تلك الالتزامات الناشئة عن تصديق العراق والتوقيع على العديد من المواثيق والعهد والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لحماية حقوق الانسان.

النوع الثالث:

يشمل الشروط والالتزامات التي الحقت على اساسها كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالدولة العراقية في اعقاب الحرب العالمية الاولى. ومعلوم ان عصبة الامم عطلت في حينها عضوية بعض الدول فيها ومن ضمنها العراق على شرط تقديم ضمانات بشأن حماية حقوق المواطنين والاقليات المختلفة والتعهد بأن تشكل البنود المتضمنة لتلك الحقوق جزءا من دساتيرها بحيث تشكل قوانين اساسية في تلك الدول.

ومن جانب اخر فقد ألزم العراق نفسه بالعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وفي مقدمتها العهدان الدوليان لعام 1966 والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لعام 1965 وكذلك الاتفاقية الخاصة بمنع ومعاينة جريمة الابادة الجماعية لعام 1948 وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

ومعلوم ان الاتفاقيات الدولية عند التصديق عليها بشكل رسمي تصبح بمثابة التشريع الداخلي الذي يجب على الدول المعنية الالتزام ببندوها، وان مخالفة احكامها تنشئ المسؤولية الدولية والحرمان من الامتيازات والاستحقاقات الدولية. ويجوز للجمعية العامة للامم المتحدة ان توقف عضوية دولة ما في الامم المتحدة او ان تفصلها من المنظمة بناء على توصية من مجلس الامن الدولي عند انتهاكها لمبادئ الميثاق والاتفاقيات الدولية⁽¹⁾.

واخيرا لا بد من القول ان ما ذكر من انتهاكات حقوق الانسان في كردستان العراق (من الترحيل القسري وتدمير القرى واستخدام الغازات السامة وحملات الابادة الجماعية وزرع الألغام وغيرها) يمثل الحقائق الاساسية البارزة لتلك الانتهاكات وليس جميعها. حيث كانت هناك صور كثيرة لانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي

(1) عبدالرحمن سليمان الزبياري (الوضع القانوني لاقليم كردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام) الطبعة الاولى، اربيل، 2002، ص 197-199.

في كردستان العراق في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة وعلى الاخص في ظل النظام البعثي وفي عهد الدكتاتور صدام حسين.

هذا وبالرغم من اهتمام العديد من وكالات الانباء العالمية والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المحايدة بمسألة استخدام الاسلحة الكيماوية وتنفيذ حملات الابادة الجماعية (جينوسايد) ضد الشعب الكوردي من قبل النظام العراقي، فإنه لم يظهر أي اهتمام ملحوظ او موقف مطلوب على المستوى الرسمي من قبل الحكومات الغربية وعلى صعيد المؤسسات الدولية ذات العلاقة. والسبب في ذلك لاشك يعود الى المصالح الاقتصادية والسياسية وتواطؤ اصحاب القرار والكلمة المسموعة في تلك الدول و المؤسسات مع منفذي تلك الجرائم، الأمر الذي ادى الى عدم اتخاذ أي اجراءات رادعة او عقوبات بحق النظام العراقي في حينه.

وبالرغم من ان معظم ضحايا انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني في العراق كانوا من ابناء الشعب الكوردي، فإن ابناء الاقليات الاخرى كالتركمان والاشوريين والشيعية والعراقيين بصورة عامة تعرضوا بشكل او باخر لكثير من تلك الانتهاكات، غير ان القسط الاكبر من تلك الانتهاكات كان من نصيب الشعب الكوردي.

ورغم هذه الانتهاكات الخطيرة من جانب العراق للمواثيق و الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان خلال ثلاثين عاما تقريبا (1961-1991)، فإن هذه الهيئة الدولية اختارت السكوت عنها، و خالفت بذلك مقاصدها و مبادئها المبينة في ميثاقها، والتي تتلخص في حفظ السلم و اتخاذ التدابير الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم لإزالتها و تقمع اعمال العدوان وانماء العلاقات الودية بين الامم على أساس المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، و تعزيز احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية للناس جميعا.

ومن الغريب أن الدول الأعضاء في الامم المتحدة لم تكتف بتجاهل ما ارتكبه النظام العراقي من انتهاكات، بل و أكثر من ذلك فإن هذه الدول و على رأسها الدول أصحاب القرار في الهيئة الدولية ساندت النظام العراقي بمختلف وسائل الدعم المادية و المعنوية⁽¹⁾.

على الرغم من كل هذه السلبيات، الا أن القيادات الكوردية في كردستان العراق المحررة استطاعت بناء مؤسسات ادارية و دستورية في الاقليم، مع مستوى لا بأس بها من الحريات العامة في مجالات الاعلام والتنظيم الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني بالاضافة الى مشاريع عمرانية في مختلف المجالات.

غير ان الاوضاع في القسم الاخر من كردستان الخاضع لسيطرة سلطات البعث جنوب خط العرض/36 أي كركوك و خانقين و مندلي والمناطق الكوردية في محافظة الموصل، كانت تعاني من سياسة التطهير العرقي بالأخص في منطقة كركوك. وكانت المصادر الغربية و الكوردية تؤكد أن بين السنوات 1991-1998 تم ترحيل (200.000) من الكورد و عدة الاف من التركمان و تم نقل (300.000) من العرب من المحافظات الجنوبية

(1) عبدالرحمن سليمان الزبياري (المصدر السابق) ص232-236.

لإسكانهم في المناطق الكوردية، ولا يسمح لأي كوردي بالبقاء في تلك المناطق عدا الذين كانوا مستعدين على تغيير قوميتهم. كل ذلك بهدف تقليل نسبة الكورد الساكنين في تلك المناطق وتحويلها الى مناطق ذات اكثرية عربية.

هذه السياسة المتبعة من قبل السلطات البعثية المخالفة للقوانين والمواثيق الدولية تمت ادانتها من قبل كثير من الدول والمنظمات خاصة في عام 1999 من قبل لجنة الامم المتحدة الخاصة بمكافحة التمييز العنصري وكذلك من قبل البرلمان الاوروبي.

على اية حال فإن الشعب الكوردي كأحد أقدم وأكبر شعوب اسيا ونتيجة للكفاح والنضال والمعاناة التي دامت أكثر من مئة عام، قد تهيئت لهم فرصة الحصول على مستوى معين من حق تقرير المصير في هذا الجزء من وطنه كوردستان. وفي الحقيقة ان الشعب الكوردي في كوردستان الجنوبية استطاع ان يبني اسس دولته المنشودة، ولكن مع هذا اختار الحل الفدرالي في اطار عراق ديموقراطي موحد، أي إنه لم يطالب بالإنفصال. وهذا بحمد ذاته موقف جدير بالتقدير من قبل المجتمع الدولي المعاصر. وهذا الموقف يؤكد ان الكورد مع الاضطهاد الذي تعرضوا له خلال قرن من الزمان، لا يزالوا يؤمنون بأن الدول التي تم تقسيم كوردستان عليها بالامكان ان تتحول الى دول ديموقراطية وتقوم بحل القضية الكوردية.

ومما لاشك فيه أن مستقبل الشعب الكوردي مرهون بتوحيد صفوفه ولكن في نفس الوقت هناك عاملان لهما دور حاسم في هذا المجال، هذان العاملان هما تثبيت الديمقراطية في العراق، وكذلك تأمين الحماية الدولية للشعب الكوردي من قبل المجتمع الدولي⁽¹⁾.

(1) د. فاضل الزهاوي (حرب الخليج وانتفاضة كوردستان) ص174.

كذلك كۆفارى سهنته رى برايه تى، العدد 25، عام 2002، ص173-175، عنوان الموضوع: (كوردستانى عىراق ژينوسايدو خهبات له پيناوى مافى چارهى خۆنووسين) ترجمة من الروسية: د. دلير اسماعيل حقي شوايس.